

**قوله** وردّها المتأخرون ، **تصوية** هكذا لما كان الشرط <sup>حده</sup> والجزء <sup>وحده</sup> من رتبة الموضوع والزمان والمكان  
والإضافة والقوة والفعل من رتبة المحمول كان الوحدات مندرجة فيها ولما كانت مندرجة فيها ردها المتأخرون  
فلما كان الشرط <sup>حده</sup> ردها المتأخرون إلى الموضوع والمحمول من المقدم حتى وكذا التالي **قوله** ، أما اندراج <sup>حده</sup> ثبات حقيقة المقدم  
هكذا لما كان الموضوع في قولنا مشروطا بكونه أبيض وفي قولنا مشروطا بكونه سودا مختلف شرط الموضوع ولما اختلف  
شرط الموضوع اختلف الموضوع فلما كان الموضوع في قولنا مشروطا بكونه أبيض وفي قولنا مشروطا بكونه سودا  
اختلف الموضوع لكن المقدم حتى وكذا التالي فهو المطلق فقولنا فاختلف الشرط جواب شرط محذوف ويقال هذا المحمول  
الموضوع في اختلاف الشرط واختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فهذا يستلزم اختلاف الموضوع فعلى هذا **قوله**  
فاختلف الشرط <sup>حده</sup> يقرب الكبرى على الصغرى المطوية والقاء في قوله فلما اختلف الموضوع اختلف الشرط إشارة إلى التالي مع جعل الكبرى  
مقدما هكذا لما كان اختلف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلما اختلف الموضوع اختلف الشرط لكن المقدم حتى والتالي  
مثله وبيان الملازمة التامة التي بين طرفي الملازمة التامة التي بين طرفي ان الوحدات الثمانية شرط والتالي  
مشروط فكما تحقق الشرط تحقق الشرط لانه ملزوم فيلزم وجود الملزوم وجود اللزوم أي الشرط فكما لم يتحقق الشرط  
لم يتحقق المشروط لانه لازم فيلزم من انتفاء اللزوم انتفاء الملزوم أي الشرط فكما لم يتحقق التام لم يتحقق التام حتى وكما  
يتحقق التام حتى يتحقق اتحاد الثمانية لان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود فعلى هذا وان كان  
اتحاد الموضوع شرط للتناقض لكن الشرط الذي هو التام شرط الموضوع فيجعل اتحاد الموضوع مقدا لانه مشروط  
وملزوم واتحاد الشرط تاليا لانه شرط ولازم فيقال فلما اختلف الموضوع اختلف الشرط لانه يلزم من وجود الملزوم وجود  
اللزوم ولا يلزم من عدم الملزوم عدم اللزوم لانه يجوز ان يكون اللزوم نعم وفي عكسه يجعل فيقضي التالي مقدا وهو لاتحاد  
الشرط ويساوي باختلافه وفتيض المقدم تاليا وهو لاتحاد الموضوع ويساوي باختلافه فيقال لما اختلف الشرط اختلف  
الموضوع لان انتفاء اللزوم يستلزم انتفاء الملزوم ولا يستلزم وجود اللزوم وجود الملزوم يجوز ان يكون وهو لا يستلزم  
الأخص قوله فلما اختلف الموضوع <sup>حده</sup> عكس لقوله فاختلف الشرط يستتبع <sup>حده</sup> والأصل يستلزم العكس فثبت بهذا التقرير  
اصل الملازمة في قولنا مشروطا بكونه أبيض وفي قولنا مشروطا بكونه سودا **قوله** ، أما اندراج <sup>حده</sup> في اتحاد الموضوع اندراج  
اللزوم في الملزوم لعدم انفكاك اللزوم عن الملزوم **قوله** ، أما اندراج <sup>حده</sup> وجزء الكل والجزء <sup>حده</sup> ، **تصوية** هكذا الموضوع في قولنا  
مسور بالجزئية والموضوع في قولنا مسور بالكلية وهما صفران **قوله** وهما مختلفان ، إشارة إلى الكبرى أي والتسوران  
مختلفان ولما كان السوران مختلفين اختلف المسور أي الموضوع وأيضا يستلزم عكسه وهو فكما اختلف السوران اختلف  
اتحاد السور أي الكل والجزء فلما اختلف الموضوع اختلف الكل والجزء فاختلف الكل والجزء مندرجا في اتحاد الموضوع اندراج المقدم  
المطلق لعدم انفكاك المطلق عن المقيد فلما اندرجا في الوحدات في وحدة واحدة أي الموضوع لكن المقدم حتى والتالي  
مثله **قوله** ، أما اندراج <sup>حده</sup> وحدة الزمان <sup>حده</sup> ، **تصوية** هكذا المحمول في قولنا <sup>حده</sup> التام ليلو وفي قولنا <sup>حده</sup> التام نهارا وهما مختلفان  
فالمحمول في مختلفان لانه كلما اختلف الزمان اختلف الحدث أي المحمول ويستلزم عكسه أي كلما اختلف الزمان اختلف  
المحمول فكما اختلف المحمول اختلف الزمان وكما كان كذلك فاختلف الزمان مندرجا في اتحاد المحمول لان المظروف ملزوم والظرف لازم